

**الإيديولوجية التربوية
في التعليم العالي (تصور مقترح)
Educational Ideology
in Higher Education**

م. د. جبار دهش فرحان

Inst.Dr. Jabar Dahash Farhan

جامعة الامام جعفر الصادق  / كلية العلوم الإدارية والمالية

**Imam Jaafar Al-Sadiq University/ College of
Administration and Financial Sciences**

الملخص

تتلخص مشكلة البحث في السؤالين الاتيين: ماهي السمات الرئيسية للإيديولوجية التربوية لنظام التعليم العالي الياباني والمصري؟ وما مدى الاستفادة من إيديولوجية النظامين في بناء تصور مقترح لأيديولوجية تربوية من تحليل أيديولوجية النظامين؟ كما هدف البحث الى الاجابة عن السؤالين من طريق التحقق من الافتراضات الاتية: ان الاخذ بالأيديولوجية اليابانية التربوية في التعليم العالي قد يساعد مخططى البرامج والمناهج في التعليم العالي المحلي، وفي بناء فلسفة تعليمية تأخذ بكل المستجدات التعليمية والتقنية وعناصر النظام التعليمي.

كما ان الاطلاع على خطوات ومراحل تطور الأيديولوجية التربوية في مصر قد تساعد مخططى التعليم العالي المحلي في تجاوز السلبيات والاختافات التي وقع بها ذلك النظام.

ويتحدد البحث بعدة حدود منها حدود تتبع المنهجية، منهج التحليل المقارن للعالم كاندل. وحدود تتبع الأيديولوجية التعليمية العالمية: الأيديولوجية فى المجتمعات المتقدمة، والمجتمعات النامية وحدود تتبع ايدولوجية التعليم العالي: نظام التعليم الجامعي الياباني والمصري وحدود تتبع معايير التحليل المقارن للنظام التعليمي الجامعي (الفلسفة والاهداف، تنظيم التعليم الجامعي، سياسة التعليم الجامعي ادارة التعليم الجامعي وتمويله، البرامج والمقررات الدراسية، نظم تقويم الطلاب، اعداد وتدريب اعضاء هيئة التدريس الجامعي) وتوصل البحث الى ان الفلسفة اليابانية ركزت على تنمية الجانب الابتكاري، وكيفية اعداد الطلبة للمستقبل بينما تشير الفلسفة المصرية الى الماضي والواقع اكثر من اشارتها الى المستقبل.

كذلك تنوع اساليب التقويم الياباني وتاكيدها على التنافس، بينما تقليدية التقويم في الجانب المصري واهمال التقويم المستمر، بالاضافة الى تمتع كلا النظامين بمركزية الادارة، ولكن من جانب التنفيذ، هناك حرية كبيرة في الجانب الياباني، كما اكد الجانب المصري على ضرورة مشاركة التدريسي (عالم العمل) بجانب عمله الاكاديمي، حيث يلتحق اكثر من ٦٠٪ منهم بالشركات والمصانع، وعلى العكس من ذلك في الجانب المصري حيث يؤكد قانون الخدمة الجامعية انه لايجوز لاعضاء هيئة التدريس ان يرتبطوا باي مؤسسة تجارية او زراعية الخ.. واقترح البحث، ضرورة اعتماد فلسفة واضحة للتعليم العالي، اعطاء حرية اكبر في تنفيذ القرارات الجامعية، اعادة النظر في المناهج المقدمة، تخصيص ميزانية اكبر للبحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: الابدلوجية، التعليم، القرارات الجامعية، الفلسفة.

Abstract

The current research explores the educational ideologies of Japanese and Egyptian higher education systems. It aims to answer two key questions: What are the main characteristics of the educational ideologies in these two systems, and to what extent can their ideologies contribute to the development of a proposed educational ideology? Several assumptions were examined, including the potential benefits of incorporating the Japanese educational ideology in local higher education and how studying the development of educational ideology in Egypt could help overcome challenges within the Egyptian system.

The research was conducted within specific limits, including methodological constraints, the comparative analysis approach, the examination of global educational ideologies in developed and developing societies, and a focus on various aspects of university education systems in Japan and Egypt.

The findings of the research highlighted differences between the two philosophies. Japanese higher education emphasizes innovation and future-oriented student preparation, while Egyptian higher education leans more towards the past and present. Assessment methods differ, with Japan emphasizing competition and diversity, while Egypt relies more on traditional assessments and neglects continuous assessment. Both systems have centralized management, but Japanese universities enjoy greater implementation freedom, whereas Egyptian universities emphasize faculty participation in other professional endeavors.

It has been recommended that the importance of adopting a well-defined philosophy for higher education, increasing decision-making freedom at universities, reevaluating curricula, and allocating a larger budget for scientific research are of great value. These recommendations aim to enhance the quality and effectiveness of higher education in both countries.

Keywords: ideology, education, university decisions, philosophy.

(الفصل الأول) التعريف بالبحث

المقدمة:

تنبوأ الجامعات دوراً قيادياً في عملية البناء والتغيير الاجتماعي لانها الجهة المؤهلة لاداء كل ما هو ممكن لاستيعاب حركة المجتمع وبلورتها باتجاه صياغتها على وفق طموح الافراد والمجتمعات، وذلك من طريق الفعاليات والعمليات العلمية والفكرية والنفسية والتربوية والاجتماعية التي تؤديها، ويشير (عبد الدائم) استاذ التخطيط التربوي والخبير المعروف الى ان الجامعة هي مصدر التغيير الاجتماعي والثقافي والفكري في المجتمع وانها القادرة على استيعاب حركته من اجل اعادة بنائها بما يتلاءم ويعزز ذلك التغيير المنهجي المرغوب فيه (كاظم وشاكر، ٢٠٠٧: ١٤٣).

ويرى الفيلسوف الانكليزي برتراند راسل (Bertand Russel) ان العلم الذي يحقق خطوات عملاقة في كل يوم هو الذي يغني ويطور المجتمعات، وينقلها من حالة التخلف والجمود الى حالة التقدم والرقي والابداع، وهذا العلم لا يولد الا في الجامعات (الجرباوي، ١٩٩٩: ٣٢).

وتعد مرحلة التعليم العالي قمة الهرم التعليمي، والتي يتم من طريقها اعداد الثروات البشرية، لاسيما ملاكاتها العالية اللازمة لأجل خدمة المجتمع، وتحقيق تقدمه بما يتيح الوفاء بمطالب الرفاه والرخاء للوطن والمواطن، منطلقاً من تطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن توفير مقومات حماية البيئة الثقافية للبلد (السيد، ٢٠٠٢: ٢٥).

وادت احوال التعليم الجامعي الى العديد من محاولات اصلاحه وتطوير لمواجهة الشكوى، التي تكاثرت في السنوات القليلة الماضية من تدني المستويات التعليمية او التحصيلية او الثقافية لطلاب التعليم الجامعي وخريجه من جهة، وللمواءمة بين معارف الخريجين ومهاراتهم واحتياجات سوق العمل من جهة اخرى.

وان التربية ضرورية من جهة، وضرورة اجتماعية من جهة اخرى، فلا الفرد يستطيع ان يستغني عنها ولا المجتمع، وكلما ارتقى الانسان في سلم الحضارة ازدادت حاجته الى الحضارة، وخرجت هذه الحاجة عن حد الكماليات الى حد الضروريات، واذا اراد المجتمع المتحضر ان يكتب له البقاء والاستمرار فلا بد له من الاحتفاظ بترائه الثقافي وصيانتة من الضياع والاندثار، وافضل سبيل الى ذلك يكون بنقل هذا التراث الى الاجيال الناشئة بوساطة التربية والتعليم.(العميرة، ٢٠٠٨: ١٦-١٨).

وارتبطت هذا الشكوى في عدد من الحالات بضعف التجديد والتطوير في المناهج والمقررات والكتب الجامعية بما يتماشى مع الثورات المعرفية والتكنولوجية، فضلا عن التحولات الإيديولوجية انتقالا من نظام الاقتصاد الموجه الاشتراكي الى نظام السوق الحر والانفتاح، والاندماج في اقتصاد النظام الرأسمالي والتنافس العالمي، وقد كان لكل من هذه الدعاوى في قصور التعليم الجامعي قدر من المصدقية يتفاوت في حدته وفي تأثيره من منظور اداء الجامعة لرسالتها، وقد تولت عملية النقد جهات متعددة، ذهب بعض منها الى مواطن الداء ويتركز في مجانية التعليم الجامعي، وفي سياسة التوسع الكمي التي زحمت مدرجات الجامعات ومعاملها، ومن ثم جاءت الدعوة الى ان تقليل اعداد المقبولين سوف يؤدي الى تحسين العملية التعليمية والى تخفيف حدة بطالة الجامعيين، وبذلك يعود التعليم الجامعي تعليميا للصفوة وليس للعامة من مختلف شرائح المجتمع.(السيد، مصدر سابق: ١٦٧).

ومن طريق التربية، يتم تشكيل الفرد أيديولوجيا، وبالتربية يتم تحقيق التماسك الثقافي بين ابناء المجتمع الواحد، ويختلف هذا التشكيل الأيديولوجي - في حدود هذا

.....الإيديولوجية التربوية في التعليم العالي

الاطار العام الواسع - من مجتمع الى اخر ومن عصر الى اخر حسب الظروف الخاصة بكل مجتمع. والقوى المؤثرة فيه وبحسب متغيرات كل عصر، فهو في المجمعات البدائية القديمة غيره في المجتمع المتحضر الراهن، وفي المجتمع الدكتاتوري غيره في المجتمع الديمقراطي الحر، وكذلك في المجتمع الصناعي غيره في المجتمع الزراعي... (سرحان، ١٩٩٩: ٣٤).

مشكلة البحث:

مما تقدم تكوّن تصور عند الباحث في ان الإيديولوجية التربوية لا يمكن لها ان تتمحور حول المجتمع من غير ان نتعرف على ايدولوجيا النظم التعليمية في الدول المتقدمة والنامية، ومن هذا المنطلق حدد الباحث مشكلة بحثه بالسؤالين الاتيين:

- (١) ما السمات الرئيسة للإيديولوجية التربوية لنظامي التعليم العالي الياباني والمصري؟
- (٢) ما مدى الاستفادة من إيديولوجية النظامين الياباني والمصري في بناء تصور مقترح لأيديولوجية تربوية للتعليم العالي في العراق؟

هدف البحث:

يهدف البحث الإجابة عن السؤالين اعلاه من طريق التحقق من الافتراضات الاتية:

- (١) ان الاخذ بالأيديولوجية التربوية اليابانية في التعليم العالي قد يساعد مخططي البرامج والمناهج في التعليم العالي المحلي، وفي بناء فلسفة تعليمية تأخذ بالمستجدات التعليمية والتقنية وعناصر النظام التعليمي كلها.
- (٢) ان الاطلاع على خطوات تطور الأيديولوجية التربوية ومراحلها في اليابان ومصر قد تساعد مخططي التعليم العالي المحلي على تجاوز السلبيات والاخفاقات التي وقع بها ذلك النظام.

٣) ان الاطلاع على الأيديولوجيات في الانظمة التعليمية المتقدمة والنامية قد تساعد على تقديم تصور مقترح لبناء أيديولوجية تربوية متجددة.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بما يأتي:

- ١) حدود تتبع المنهجية، منهج التحليل المقارن للعالم (كاندل).
- ٢) حدود تتبع الأيديولوجية العالمية: الأيديولوجية في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية.
- ٣) حدود تتبع النظام التعليمي الدولي: نظام التعليم الجامعي الياباني والمصري.
- ٤) حدود تتبع معايير التحليل المقارن للنظام التعليمي الجامعي وتقسم على:
(الفلسفة والاهداف، تنظيم التعليم الجامعي، سياسة التعليم الجامعي، البرامج والمقررات الدراسية، نظم تقويم الطلاب، اعداد وتدريب اعضاء هيئة التدريس الجامعي).

تحديد المصطلحات:

الايديولوجية:

تتكون كلمة الايدولوجيا بمعناها العام: "من مجموعة نظامية من المفاهيم، في موضوع الحياة، واو الثقافة البشرية، او طريقة او محتوى التفكير، المميز لفرد او جماعة او ثقافة" (البلبكي، ١٩٩٠: ٤٤٧).

والايدولوجيا بمعناها الكلي: "تصوراً معيناً للحياة متأثراً بمحتوى تفكير الفرد، وهذا التصور ينعكس على تفكير الفرد وتصرفاته وعلاقته بالناس والبيئة المحلية والعالمية، وبهذا تنطبق على المجتمع ككل كما تنطبق على كل فرد من افرادها وهي تعكس العلاقة ما بين هؤلاء الافراد ونظم حياتهم واتصالاتهم ببناء المجتمعات الاخرى" (Marget, 1990: 96).

.....الإيديولوجية التربوية في التعليم العالي

اما معناها الخاص: "فهي مجموعة من الافكار المبنية على اساس من نظرية او نظام اقتصادي او سياسي، او هي النظريات والاهداف المتكاملة التي تشكل قوام برنامج سياسي اجتماعي" (بدران وخورشيد، ٢٠٠٠: ٨٩٤).

اما التعريف الاجرائي للإيديولوجية: مجموعة من القيم والافكار التي تعكس سياسة البلد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من طريق اهداف ومناهج التعليم العالي التي تبني علاقات اجتماعية وانسانية بين مخرجات التعليم العالي وحاجة المجتمع لها.

(الفصل الثاني) دراسات سابقة

(١) دراسة قطيشات (١٩٩٠):

هدفت الدراسة الى تحليل واقع نظام كليات المجتمع في الاردن واهم المشكلات التي يعاني منها عالميا، وكذلك وصف وتحليل واقع كليات المجتمع في الاردن واهم المشكلات التي يعاني منها، ووصف وتحليل واقع كليات المجتمع في دولة المقارنة لكل من الاردن وانكلترا، والعمل على تطوير النظام القائم لكليات المجتمع في الاردن، عن طريق اقتراح نظام جديد للكليات وبما يتفق مع طبيعة الوضع الثقافي في الاردن، واستخدمت الدراسة اسلوب تحليل النظم كمنهج للدراسة، ومن نتائج البحث، عدم وضوح فلسفة كليات المجتمع واهدافها لدى العاملين فيها، والنمطية سائدة على البرامج المقدمة من قبل هذه الكليات، وضعف اقبال الطلبة على الالتحاق بهذه الكليات، ضعف الرابط بين الجانب النظري والعمل للبرامج.

(٢) دراسة المساد (١٩٩١):

هدفت الدراسة الى التعرف على المشكلات التي تعوق عضو هيئة التدريس الجامعي عن تادية وظائفه في الاردن، والتعرف على مقومات نجاح وفشل التجارب السابقة لجمهورية مصر العربية في مواجهة المشكلات التي تعوق عضو هيئة التدريس الجامعي عن تادية وظائفه، والتعرض لتجربة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية في كيفية مواجهة المشكلات التي تعوق عضو هيئة التدريس الجامعي.

واعتمدت الدراسة على اسلوب حل المشكلات عند براين هولمز، ومن نتائج الدراسة، تشابه كل من الاردن ومصر في نوع المشكلات التي تواجه عضوية التدريس الجامعي والتي منها ضعف الجانب المادي قياساً بالمكانة الاجتماعية، قلة الانفتاح على العالم الخارجي للتناقح العلمي، في المقابل تكاد تكون معدومة المشكلات التي تعترض عضو هيئة التدريس الجامعي لكل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة.

٣) دراسة حسن (٢٠٠١):

هدفت الدراسة الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين جماعات المصالح والسياسة التعليمية في كل من مصر وانكلترا واقتراح ضوابط لتنفيذ دور جماعات المصالح في مصر بما يحقق اغراض البنية المجتمعية والبنية التعليمية واغراض السياسة التعليمية، واستخدمت الدراسة المدخل الوظيفي المتبع في الدراسات المقارنة، وظهرت الدراسة نتائج منها، قصور المشاركة الشعبية في رسم هذه السياسة من قبل الجانب المصري، وافتقاد السياسة التعليمية في مصر لفلسفة مجتمعية واضحة ومحددة الملامح، اتصاف السياسة التعليمية في مصر بالتغيير، وكانت نتائج الجانب الاخر على العكس من ذلك.

٤) دراسة (Welfang Meer 2003)

أجريت هذه الدراسة في المعهد الدولي للبحوث التربوية في المانيا. وهدفت الى إلقاء الضوء على الفروقات بين دول القارة عن طريق توضيح كيفية إدراكهم وتنفيذهم لتغيرات التعليم. وتحددت الدراسة بمقارنة أنظمة التعليم في روسيا، بولندا، هنغاريا، والدانمارك واستخدمت منهج البحث المقارن وكانت المقارنة من حيث (المسؤوليات اللامركزية، الإيرادات المالية والخاصة، الإصلاحات الهيكلية، إصلاحات المناهج، التقويم والامتحانات) وتوصلت إلى نتائج منها: أن التربية في وسط وشرق أوروبا في بداية القرن الحادي والعشرين كانت مختلفة بصورة كلية عن ما كان عليها قبل عشر سنوات سابقة. وقد كان للسياسات التعليمية الدور الأكبر في هذا التغيير.

مؤشرات ودلالات من الدراسات السابقة:

بعد استعراض الباحث لهذه الدراسات السابقة خرج ببعض المؤشرات والدلالات منها:

(١) ان الدراسات الاربع اعتمدت اسلوب المقارنة في اجراء دراساتهم وان اختلفتوا في المنهجية المتبعة للمقارنة.

(٢) بحثت دراسة قطيشات (١٩٩٠) ودراسة المساد (١٩٩١) مشكلات التعليم العالي لكل من اعضاء الهيئه التدريسية والمجتمع التي ينتمي اليه في البلدان العربية، اما دراسة حسن (٢٠٠١) ودراسة (Welfgang Meer 2003) فبحثتا في اثر السياسات العليمية على الواقع التعليمي، وقد ركزت دراسة حسن على الفرق بين دولة عربية واخرى اوربية، بينما عكس دراسة Welfgang Meer التي اثر السياسة التعليمية على التغيير فى النظم التعليمية بين الدول الاوربية.

(٣) كانت جميع الدراسات مركزة على المقارنة بين بلد نامي وآخر اوربي باستثناء دراسة (Welfgang Meer 2003) التي بحثت فى الفروقات بين دول القارة الاوربية.

(الفصل الثالث)

منهجية البحث

منهجية البحث:

اعتمد الباحث منهجية التربوي المقارن (كاندل) بمراحلها الثلاث وعلى النحو الآتي:

العنصر الأول: الوصفي التاريخي

❖ لمحة للايدولوجيا والتربية في المجتمعات المتقدمة.

تقوم الايدولوجيا والتربية في المجتمعات المتقدمة على الفلسفة الرأسمالية والتي تؤمن بالإنسان، من حيث هو الإنسان ومن حيث هو الأساس الذي يقوم عليه صرح المجتمع. والفلسفة الرأسمالية ليست فلسفة مكتوبة او نظرية مشروحة وانما هي مجموعة من الافكار، توصلت اليها المجتمعات الغربية بعد الاصلاح. وهي تقوم على اساس الفردية وعلى اساس نشاطه والتنافس بينه وبين الأفراد الآخرين. (Robert, 2008: 77).

بعض السمات العامة للتعليم في المجتمعات المتقدمة.

في ضوء الملامح العامة للأيدولوجية في المجتمعات المتقدمة، والتي تتلخص في الحرية الفردية، وانطلاق طاقات الفرد المبدعة، في جو المنافسة الحرة تتلخص السمات العامة للتعليم في ان التعليم يجب ان يكون متنوع وليس متوحد، وعلى ما ياتي:

- ١) المرونة في الاشراف على التعليم.
- ٢) الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا.
- ٣) عصريّة النظام التعليمي.
- ٤) استقلالية مؤسسات التعليم العالي.

(٥) توفير حرية للمعلمين والمتعلمين.

(٦) التنوع بحسب ظروف البيئة. (Kashani et al. ,2004, p: 499).

❖ لمحة للايدولوجيا والتربية في مجتمعات النامية.

ان معظم الدول النامية قد خضعت لحقب طويلة للاستعمار العسكري، وبعد ان نالت استقلالها كان طبيعيا ان تتطلع الى اشباع حاجاتها التي حرمتها منها الاستعمار، وكان على رأس هذه الحاجات (تعليم ابنائها)، ومعروف ان الاستعمار مهما اختلف اشكاله ومهما تنوعت اساليبه يعمل بحزم على انتشار الجهل بين افراد الشعوب، وقد ساعدت السياسات الاستعمارية لاسيما في مجال التعليم على تفشي الامية بين افراد الشعوب المستعمرة. (حجي، ٢٠٠٦: ٦).

بعض السمات العامة للتعليم في المجتمعات النامية:

- (١) عدم وضوح الفلسفة التعليمية واستقرارها.
- (٢) النقل والاستعارة من الدول المتقدمة.
- (٣) افتقار الاصلاحات التعليمية الشاملة.
- (٤) عدم الاخذ باسلوب المشاركة في وضع سياسات التعليم. (زغلول، ٢٠٠٢: ٣٢).

أ) التعليم العالي في اليابان:

ترجع جذور النظام التعليمي الجامعي الى عصر الامبراطور مييجي الي تول الحكم ١٨٦٨ حيث ادرك مييجي اهمية التعليم في بناء الدولة الحديثة، وفي عام ١٨٧٢ بنى مييجي ثمانية جامعات واتاح فرصة التعليم امام كل اليابانيين، وقد كان لليابان عند بداية الحرب العالمية الثانية نظام تعليمي يضاهي النظام التعليمي الاوربي، وكان الدور الاساسي لجامعاتها هو تدريب الصفوة القيادية للحكومة، والاعمال، والمجتمع بصفة عامة، ثم لإدارة البحوث بصفة خاصة؛ لخدمة الاحتياجات التربوية.

.....الإيديولوجية التربوية في التعليم العالي

وبعد الحرب العالمية الثانية ادخلت سلطات الاحتلال اصلاحا رئيسا في نظام التعليم العالي تضمن جعل الجامعة مجرد خطوة واحدة مباشرة فوق المدارس الثانوية، اي فتح التعليم الجامعي امام خريجي الثانوية الأعلى بشكل اوسع وبأسلوب ديمقراطي (حجي، ٢٠٠٦: ٣٣٣).

ثم شهدت فترة الستينات نمو اقتصادية وتعليمية ايضا، حيث حدث تقدم كبير في الصناعة اليابانية، وكانت الثورات الطلابية عام ١٩٦٨؛ احتجاجا على عدم ايجاد حلول لمشكلات التعليم الجامعي؛ مما دفع المسؤولين الى اعادة النظر في ادارة التعليم وتنظيمه لمواجهة هذا التوسع الشامل في التعليم ومواكبة التطور التكنولوجي وتعدد الحياة، فتم تاسيس ١٣ جامعة خاصة و ٢٠٠ كلية تقدم دراسة مدتها عامان، دون اي دعم حكومي معتمدة على ما يدفعه الطلاب من مصروفات. (الاسدي، ٢٠٠٠: ٤٢).

وبهذا اصبح خريجو الجامعات في اليابان يتمتعون طيلة حياتهم بميزة لا يتمتع بها إلا من يحمل درجة جامعية، وشهادة دراسية، وليست الموهبة الفردية هي التي تحدد اول وظيفة لدى الشركات الاعلى مكانة، وبقيت الشهادة موضع اعتبار رئيسي عند اي تقديم، فمن النادر في تلك الشركات ان يحرز خريج غير جامعي تقدما على خريج جامعي، فليس للطلاب الا ان يعتمد على الاداء الجيد في التعليم. (حاتم، مصدر سابق: ١٠٧).

والجامعة التي يتخرج منها الطالب في اليابان هي التي تحدد توقعات وامكانات افضل الوظائف والمهن، وللحصول على مكانة عالية سواء في الحكومة او في شركة كبيرة يعتمد الامر على نوع الجامعة التي تخرج منها الفرد الياباني، وليس المقرر الدراسي هو الذي يقدره اصحاب الاعمال فقط، انما يهتمون به هو القدرة على تعلم ما يدرس والعمل الشاق؛ من اجل التحصيل والمثابرة في ذلك. (خليل، ٢٠٠٩: ٧٦).

اولاً: الفلسفة والاهداف في التعليم الياباني:

منذ اصدار قانون عام ١٩٤٧ اصبح الغرض من التعليم الجامعي هو العمل على نمو الشخصية اليابانية واكسابها القدرات اللازمة لحياة مرضية وطبيعية من اجل تطوير الواقع الاجتماعي. وايجاد حلول ابتكارية للصعوبات التي تواجه الفرد الياباني.

ويحدد المجلس القومي لاصلاح التعليم في اليابان اهداف وغايات التربية عامة، والتعليم الجامعي خاصة في القرن العشرين على انها تتمثل فيما ياتي:

(١) خلق روح تتسم بحرية الفكر وتقرير المصير، وبناء شخصية تركز على المصلحة العامة.

(٢) بناء شخصية تركز في تفكيرها على المصلحة العامة.

(٣) تربية افراد يابانيين لديهم القدرة على ان يعيشوا ضمن مجتمع دولي.

(٤) التاكيد على تنمية الفرد باعتباره اساس العملية التربوية، مع التاكيد على ذاتية الفرد.

(٥) مواجهة عصر المعلومات، والتعريف في كيفية استخدامها.

(٦) اعداد جيل من الخبراء لعصر المعلومات، من طريق التركيز على القدرات الابتكارية الابداعية جنباً الى جنب. (عبد القادر، ١٩٩٧: ١٣٥).

ثانياً: تنظيم التعليم العالي في اليابان:

ان المؤسسات التعليمية بعد المرحلة الثانوية اما مؤسسات (عامة قومية) تنشئها وتمولها وتديرها الحكومة) ومؤسسات (عامة محلية) تنشئها المقاطعة او البلدية او (خاصة) وهي اكثر استجابة لطلب الجماهير المتزايد على التعليم، وهي الان تفوق عدد المؤسسات العامة وتخدم الغالبية من الطلاب، ومع ذلك فإن الجامعات القومية لاتزال بصفة عامة أرفع مكانة، وتقدم عادة تعليمًا افضل بتكلفة اقل، وذلك يرجع الى ماتمتع به من موارد كبيرة. (البابوي، ٢٠٠٥، ٥٤).

.....الإيديولوجية التربوية في التعليم العالي

وللمؤسسات الخاصة، والعامة خمسة أنواع رئيسية هي: الجامعات وهو مصطلح يستخدم يستخدم تقليديا في اليابان ليشير الى جميع المؤسسات الاكاديمية بعد المرحلة الثانوية ذات الاربع سنوات او اكثر، وشعار الكلية كما هو مستخدم في الولايات المتحدة الامريكية كليات الراشدين، وثلاثة انماط من المؤسسات الفنية والمهنية.

وتحتل الجامعات وعلى راسها الجامعات القومية القمة الهرمية لنظام التعليم فيما بعد المرحلة الثانوية، وتقدم برنامج تخرج من اربع سنوات عامة، وهناك برنامج من ست سنوات في الطب وطب الاسنان والطب البيطري، واختبارات للدراسات العليا تشمل سنتين للماجستير وخمس سنوات للدكتوراه، وكليات الراشدين وليدة سياسة سلطات الاحتلال وهي تهتم برعاية الديمقراطية من طريق توسيع قاعدة الفرص التعليمية، حيث تقدم برامج دراسية من سنتين واحيانا ثلاثة، وغالبا طلابها من النساء. واليابان تعتبر التعليم في كليات الراشدين بمثابة تعليم عال للنساء بصفة عامة استعداداً للزواج ولأعمال المنزل، وان اقل من ٥٪ من خريجي كليات الراشدين يذهبون الى مرحلة اعلى من التعليم العالي وهي ماتعرف في مصر باسم المعاهد المتوسطة (مرسي، ٢٠٠٠: ٣٣-٣٧).

ونظام الدراسات العليا يعتبر بمثابة نظام تنافسي حيث لا تجرى البحوث داخل الجامعات فقط، انما ايضا في مؤسسات ومعاهد تشارك الجامعات في البحوث كالشركات التجارية، والزراعية والاقتصادية الخ.... ويتم الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه مع تحديد فترة زمنية وهي (سنة لدرجة الماجستير وثلاثة للدكتوراه) مع توصية بادخال نظام يسمح للطلبة المتفوقين في السنة الثالثة في المرحلة الجامعية قبل تخرجهم باكمال دراستهم العليا. (سكران، ١٩٩٩: ٦٣-٦٤).

ثالثاً: سياسة التعليم العالي في اليابان:

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت اليابان مرحلة جديدة تختلف اختلافا جذريا عما كانت عليه من قبل، وتتحدد الخطوط العامة لسياسة التعليم الجامعي والعالي لاتجاه نحو ديمقراطية التعليم، حيث اصبح التعليم حقاً لكل مواطن وكما يلي:

(١) الاتجاه نحو مشاركة التعليم في بناء المجتمع الياباني الديمقراطي، واثاحة فرصة الحراك الاجتماعي.

(٢) الاتجاه نحو التخفيف من حدة المركزية في ادارة التعليم عامة والتعليم الجامعي والعالي خاصة، واعطاء الفرصة للمحليات للقيام بدور عال في ادارة التعليم.

(٣) التزايد الواضح في الانفاق على التعليم، ففي عام ١٩٦٥ بلغت ميزانية التعليم عامة حوالي ١٢٪ من الميزانية القومية، ٢٦٪ من الميزانية المحلية، وهذه المخصصات في مجملتها تبلغ ٤٪ من الميزانية العامة لدولة.

وللتعليم العالي اثر كبير في تحقيق التفوق الياباني، اذ يقول توشيو شيشيدو (رئيس احد مراكز الابحاث في اليابان: ان هذا التعليم قد يسرّ لليابانيين عملية نقل التكنولوجيا- بسبب سعة انتشاره وبلوغه مستوى رفيعاً من جهة، ولقيام اليابان بارسال البعثات الدراسية للخارج واستضافة الاختصاصيين لاختيار التكنولوجيا الملائمة من جهة اخرى- التي تعد من بين العوامل التي حققت التفوق الياباني (Cowen, 1996: 110- 111).

رابعاً: البرامج والمقررات الدراسية في التعليم الياباني:

اهتمت الجامعات اليابانية بتحديث برامجها ومقرراتها الدراسية سعياً إلى العالمية، حيث يدرس جميع الطلاب اللغة الانكليزية وتدريبهم على مهاراتها من طريقتكاملها وتوظيفها في المقررات الدراسية المختلفة.

كما اهتمت بالعلوم الاساسية والتطبيقية والتكنولوجية، واوصت لجان الاصلاح بضرورة نشر المعلومات التكنولوجية لتصبح في متناول جميع الطلاب وتحسين محتوى البرامج والمقررات الدراسية وربطها بالاحتياجات المستقبلية وسوق العمل، وادخلت بعض الجامعات العديد من مقررات السلام مثل: التربية من اجل حقوق الانسان، والتربية البيئية، وقضايا الحرب، والفقر وغيرها. (عبد النبي وآخرون، ٢٠٠٥: ٦٧).

خامساً: نظام تقويم الطلاب في التعليم الياباني:

هناك تقويم على مدار العام الدراسي، حيث يتم تقويم عمل الطالب عن طريق المحاضرين وهيئة التدريس، وهناك امتحانات لكل مقرر، تعد في نهاية كل فصل دراسي، وتعلن كل كلية جدولاً بامتحاناتها منذ بداية العام الدراسي، وتعطي الفرصة للطلاب الراغبين في دخول الامتحان مرة أخرى، وتتنوع وسائل واساليب الامتحانات لتشمل على الاختبارات التحريرية والشفهية والعملية، وقد يتم تكليف الطلاب باجراء بعض البحوث المرتبطة ببعض المقررات الدراسية. (حجي، مرجع سابق: ٣٣٧).

ويذكر كنج انه في عام ١٩٧٧ اقدم ٨٠٠ طالب على الانتحار بسبب قلق الامتحانات وقد يرجع النظام الصارم للامتحانات إلى المنافسة العالمية بين اليابان والغرب بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، وما يرتبط بذلك من الرغبة في ان تكون مخرجات التعليم على درجة عالية من الكفاءة بشكل يساعد على التفوق الياباني والمنافسة مع العالم الخارجي. (Mejiro.2007:67).

سادساً: اعداد وتدريب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات في التعليم الياباني:

تهتم الجامعات بادخال اعضاء هيئة التدريس عالم العمل بجانب عملهم الاكاديمي حيث يلحق ٦٠٪ منهم بالشركات متعددة الجنسيات والمصانع وغيرها مما يكسبهم خبرات متعددة تسهم في تنميتهم مهنياً، ومن ثم رفع كفاءتهم وجودة العملية التعليمية، ويتم اختيار اعضاء هيئة التدريس بالجامعات وفق معايير اكاديمية تماثل المعايير المستخدمة في الجامعات الاوربية والامريكية، وتحدد الجامعات واجبات الانشطة الرئيسية لها، ويتم تقويم اعضاء هيئة التدريس ومحاسبتهم من طريقا لتقويم الذاتي، وتقويم الطلاب والمراكز الجامعية التي تتولى مسؤولية تقويمهم وتقويم النظام الجامعي. (ابراهيم، ٢٠٠٣: ٣٣).

ب) التعليم العالي في مصر:

في عام ١٩١٧ فكرت الحكومة المصرية في انشاء جامعة حكومية حيث تم تشكيل لجنة اشارت بضم المدارس العالية القائمة وقتئذ الى ادارة واحدة وضعت مشروعها، وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء في فبراير سنة ١٩١٧ وقررت اللجنة تقريرها النهائي لوزير المعارف ١٩٢١. (خالد، ١٩٩٣: ٧٨).

وفي مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون بانشاء الجامعة المصرية وتنظيمها والذي جاء فيه: ان تكون كليات الجامعة من الاداب والحقوق والعلوم والطب، ولما اشتهر الاقبال على التعليم واصبحت الجامعة لا تستوعب كل الطلاب قرر مجلس الجامعة بانشاء فرعين بالاسكندرية لكليتي الحقوق والاداب، وفي عام ١٩٤٠ اطلق على الجامعة المصرية اسم جامعة فؤاد الاول، ثم تم انشاء فرع لكلية الهندسة بجانب كلية الاداب والحقوق بالاسكندرية وبذلك اصبحت الفروع الثلاثة نواة لجامعة فاروق الاول (ميناء، ٢٠٠١: ١٢٠).

.....الإيديولوجية التربوية في التعليم العالي

ثم بعد ذلك صدر قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة ابراهيم باشا الكبير وتكونت من كليات (الطب، الاداب والعلوم والهندسة والزراعة والتجارة والحقوق ومعهد التربية المستقل للبنين ومعهد التربية المستقل للبنات).

وبعد قيام ثورة ٢٣ لوليو ١٩٥٢ سميت الجامعات باسماء ثابتة لا تزول بزوال الافراد، وانما ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن، فصدر قانون ٤٦٧ لعام ١٩٥٣ عدل فيه اسم جامعة الملك فاروق الاول الى جامعة الاسكندرية واسم جامعة ابراهيم باشا الى جامعة عين الشمس واسم جامعة الملك فؤاد الاول الى اسم جامعة القاهرة ثم توالى بعد ذلك انشاء الجامعات في الاقاليم والقاهرة، كما صدر مرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة اسيوط اطلق عليها اسم جامعة محمد على ولم يبدأ العمل بها الا في اكتوبر ١٩٥٧ واطلق عليها جامعة اسيوط، وقد استتبع انشاء جامعة المنصورة والزقازيق وحلوان والمينا والمنوفية وقناة السويس. (احمد، ٢٠٠٥: ٤٥).

اولاً: الفلسفة والاهداف في التعليم المصري:

فإن الجامعة تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل فيما ياتي:

- (١) نشر الثقافة في المجتمع ونقلها من جيل الى اخر.
- (٢) الحفاظ على تراث الامة الثقافي وتنميته وتطويره.
- (٣) سد حاجات المجتمع من الكفاءات المتخصصة في جميع فروع المعرفة.
- (٤) التخطيط والتنظيم لعمليات التطوير التي تسعى اليها الدولة.
- (٥) تطوير البحث العلمي.
- (٦) المساهمة في حل مشكلات المجتمع.

وللتعليم العالي المصري اهدافاً استراتيجية في القرن الحادي والعشرون تتمثل في:

(١) الوصول بالمتعلمين إلى مستوى الاتقان والجودة في عصر سريع التغير يتطلب مهارات متنامية ومعارف متدفقة.

(٢) تنمية العقلية الناقدة الفاحصة التي تتضمن التصحيح الذاتي.

(٣) التأكيد على ان يصبح المتعلم قادراً على انتاج المعرفة وما تتضمنه من ممارسة لعملياتها دون الاقتصار على دور المستهلك والمستخدم السلبي لها.

(٤) التأكيد على مفهوم التعلم المعتمد على الذات.

(٥) التأكيد على مبدأ التعليم المستمر مدى الحياة.

ثانياً: تنظيم التعليم العالي في مصر:

تتراوح مدة الدراسة في هذه المرحلة بين اربع سنوات وست سنوات، وتضم الجامعات والمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم، وكذلك المعاهد الخاصة غير الحكومية التابعة لجمعيات وهيئات او اشخاص. ويقبل بهذه المرحلة الطلاب الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة او الطلاب الحاصلون على الثانوية الفنية بمجموع لا يقل عن ٦٥٪. (وزارة التعليم، ١٩٩٥).

وتقسم وتنقسم مرحلة التعليم العالي الجامعي الى:

(١) الجامعات:

تتضمن هذه المرحلة (١٣) جامعة منها (١١) جامعة تتبع المجلس الاعلى للجامعات بها ١٩٤ كلية ومعهد موزعة على جميع محافظات الجمهورية وتعتبر الجامعات الاحدى عشر السابقة بالاضافة الى جامعة الازهر جامعة حكومية، حيث توجد حالياً ست جامعات خاصة، بالاضافة الى الجامعة الامريكية بالقاهرة.

٢) المعاهد الفنية:

تتمثل في هذه المعاهد الفنية خارج نطاق الجامعات وتخضع لإشراف وزارة التعليم، ويحصل فيها الطالب على دراسة لمدة عامين بعد حصوله على الثانوية العامة، ويبلغ عددها ٥٩ معهداً منها ٣٢ معهداً فنياً تجارياً، و ٢٤ معهداً فنياً صناعياً، و ٨ معاهد صحية، و ٣ معاهد خدمة اجتماعية.

٣) المعاهد الخاصة:

تضم نوعين هما (معاهد عليا): مدة الدراسة بها اربع سنوات جامعية او اكثر تمنح درجة البكالوريوس في التخصصات الآتية: الخدمات الاجتماعية، الدراسات التعاونية والادارية، التعاون الزراعي، الارشاد الزراعي، التكنولوجيا، السياحة والفنادق، السكرتارية والتجارة، الحاسب الالكتروني ونظم معلومات.

(معاهد متوسطة): مدة الدراسة سنتين، تمنح درجة الدبلوم المتوسط وفقاً للتخصصات العلمية التي تضمها هذه المعاهد. (حفني، ٢٠٠٤: ٥٤-٥٥).

٤) التعليم الجامعي المفتوح:

بدا العمل بهذا النظام بمقتضى قرار المجلس الاعلى للجامعات في ديسمبر ١٩٨٩ بالموافقة على الاخذ بنظام التعليم المفتوح في الجامعات التي ترغب في اقامة هذا النوع من التعليم، بحيث تنشأ وحدات ذات طابع خاص تتمتع باستقلال مالي واداري وتقدم برامج منها، برامج للحصول على درجة جامعية، وبرامج لإعادة تأهيل حسب احتياجات المجتمع والتعليم المستمر. (المركز القومي للبحوث، ١٩٩٤).

٥) المعاهد والجامعات الازهرية:

توجد ثلاث معاهد ازهرية خاصة هي معهد البحوث والاسلامية، ومعهد جامع واحد يشمل التعليم ابتدائي واعدادي وثانوي، ومعهد للقراءات.

اما الجامعة الازهرية فتضم كليات دينية مثل (الشريعة، القانون، اصول الدين، الطب، الصيدلة، التربية، العلوم، التجارة).

ثالثاً: سياسة التعليم العالي في مصر.

في ضوء فلسفة التعليم العالي فقد رسمت السياسة التعليمية خطواتها الاساسية اعتماداً على المؤشرات الاتية:

- ١) زيادة فرص التعليم الجامعي والعالي.
- ٢) احتياجات قطاعات الانتاج والخدمات من المختصين.
- ٣) البيانات المتاحة حول العجز والفائض من خريجي الكليات المختلفة.
- ٤) الاخذ بعين الاعتبار مقترحات النقابات المهنية.
- ٥) الطاقة الاستيعابية للكليات الجامعية واء لجان قطاعات التعليم المفتوح.
- ٦) فتح تخصصات واقسام تواكب التطور العلمي والتكنولوجي.
- ٧) جعل التعليم العالي منظومة رافدة للمجتمع المصري، ومتابعة سيرها بشكل مستمر.

ونتيجة لذلك تميز الاتجاه العام للطلاب المقبولين بالجامعات بالتزايد منذ بداية عقد التسعينات وحتى الآن.(فتحي واخرون، ٢٠٠٥: ١٣٣).

رابعاً: البرامج والمقررات الدراسية في التعليم المصري:

اهتمت الجامعات المصرية بتحديث برامجها ومقرراتها الدراسية تماشياً مع التطورات العالمية واستجابة لمتطلبات سوق العمل، فقد تم انشاء دراسات في الدرجة الجامعية الاولى (البكالوريوس، والليسانس) باللغة الاجنبية في كليات التجارة والحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية والتربية، وادخلت العديد من التخصصات الجديدة مثل الهندسة والتكنولوجيا الحيوية، والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء، والحاسب الالى كما يدرس جميع الطلاب الجامعات المصرية اللغة الانكليزية والحاسب الالى.

خامساً: نظام تقويم الطلاب في التعليم المصري:

تعتمد عملية تقويم الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا في مصر بمجملها على الاساليب التقليدية، فالامتحانات هي الاسلوب الاساسي السائد في التقويم، حيث تستخدم الاختبارات التحريرية المقالية، ونادراً ما تستخدم الاختبارات العملية الشفهية في شعب اللغات (مباز، ١٩٩٩: ٣٥٩).

وكما تعتمد اعتماداً كلياً على درجة الامتحان النهائي، وعدم التركيز على التقويم المستمر اثناء العام الدراسي، واستخدام الامتحانات التحريرية في صورة اسئلة المقال، وندرة الاستعانة باختبارات الذكاء والاختبارات الموضوعية كوسيلة للتقويم في اغلب الكليات، وهى بذلك لا تغطي إلا جزءاً محدوداً من المقرر، وهذا يعني ان نجاح الطالب ورسوبه يعتمدان الى حد كبير على الصدفة والحظ، والواجب ان تكون الامتحانات مقياساً لتحصيل الطلاب وتهدف الى تشخيص نواحي الضعف لعلاجها مستقبلاً. (Fred, 2003: 105).

سادساً: اعداد وتدريب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات في التعليم المصري:

من الاساليب التي يتم استخدامها في برامج الاعداد والتدريب والتنمية المهنية لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات: المحاضرات والمناقشات التي تتم بين المشرف وبين المجموعات المتدربة، وتقوم كل جامعة بتكليف جهة او تشكيل لجنة للقيام بالتخطيط والاشراف على برامج الاعداد والتدريب والتنمية المهنية، ففي جامعة القاهرة مثلاً، توجد شعبة متخصصة باسم (شعبة إعداد المعلم الجامعي) تتبع عمادة معهد الدراسات والبحوث التربوية وتقوم بالتخطيط للدورة المراد اقامتها لاعضاء هيئة التدريس، ومعاونتهم والاشراف على تنفيذها، وكذلك تم انشاء مركز متخصص بتطوير التعليم الجامعي، وسمي "مركز تطوير التعليم العالي" وذلك في كلية التربية، جامعة عين الشمس عام ١٩٩١ وجعل من مهماتها المتعددة:

- (١) تطوير طرق التدريس لاثرء العملية التعليمية.
- (٢) التدريب على استخدام الوسائل التعليمية.
- (٣) التدريب على بناء ادوات التقويم.
- (٤) اعداد دورات تدريبية للمدرسين والمعيدبن. (حداد، ١٩٩٦: ١٢٣-١٢٦).

العنصر الثاني: القوى والعوامل (التحليلي)

من طريق النظرة المقارنة لنظامي التعليم العالي في اليابان ومصر ومحاولة تحليل
ايدولوجيتهم التربوية خرج الباحث بالتحليل الاتي:

اولا: الفلسفة والاهداف:

من الملاحظ ان الفلسفة اليابانية للتعليم العالي هدفت الى التاكيد على الجانب
الابتكاري للفرد الياباني، وعلى مستقبل الخريج اكثر من تركيزها على ماضي المجتمع
الياباني، في المقابل نلاحظ ان الفلسفة المصرية للتعليم العالي هدفت الى التاكيد على
الماضي والحاضر اكثر من المستقبل. وقد يكون سبب ذلك الى؛ نظرة المجتمع الياباني الى
اهمية تصدر القوى العالمية والشعور التنافسي الذي يعيشه هذا البلد متناسيا كل
المعوقات التي حاولت ان تكبل ارداته، والحرب العالمية الثانية تقدم لنا صورة واضحة
لما عاناه هذا اليابان انذاك، بينما نستطيع القول في أن هناك فصل شبه تام بين ماتملكه
الجامعة من فلسفة تعليمية مرسومة للتعليم العالي وما تنتجه هذه المؤسسة من مخرجات
لا تتلائم مع الواقع الذي تعيشه مصر.

ثانيا: تنظيم التعليم العالي:

يتشابه كلا النظامين من حيث تعدد المنظومات المسؤولة عن تخريج الاجيال من
قبل الجامعة للمجتمع المعني بهم، ولكن قد يكون هناك بعض الاختلاف في نوعية ما
يطرح من الجانب المنهجي، ففي الجانب الياباني نلاحظ تركيز الجامعة على الجانب
الاكاديمي العلمي، وتعدد انواع هذه المنظومات مثل الجامعات وكليات الراشدين،
والتعليم الجامعي الفني والتعليم الجامعي المهني، والتعليم عن بعد منها التعليم
بالمراسلة، والتلفزيون التعليمي، وتقسم الى عامة وخاصة.

اما الجانب المصري فيلاحظ عليه ايضاً التعدد في منظومة الاعداد منها الجامعات والمعاهد الفنية والخاصة والتعليم المفتوح ايضاً، مضافاً لذلك نوع اخر من التعليم والذي يغلب عليه الطابع الديني (الازهري) والذي يكون بين المتشابه والمختلف مع النظام المطروح بشكل عام. وهذا قد يعود الى طبيعة كل مجتمع ونظرته الى الدين من الجانب الذي يراه مناسباً فضلاً عن حاجة المجتمع اليه.

ثالثاً: سياسة التعليم:

من المعروف ان اليابان هي دولة تتمتع بمركزية الادارة في تسيير امور الدولة، ولكن تسعى الى التخفيف من حدة المركزية في سياستها التعليمية واعطاء فرص للادارات المحلية، بالإضافة الى انها تسعى الى تلبية ما يطمح اليه المجتمع من يد عاملة تسد احتياجاته، ووجود اتجاه قوي نحو ديمقراطية التعليم لكي توفر بيئة جيدة للابداع والابتكار.

اما في مصر فتخيم المركزية الواضحة على السياسة التعليمية والتي تحدد كل شيء، وهي التي تسيّر الجامعات على نسق معين متجاهلة بذلك الفوارق الموجودة من جامعة الى اخرى او من كلية الى اخرى، وضعف اللمسة الديمقراطية التي يجب ان تتمتع بها الجامعات، وهذا ما اكده الدكتور احمد لطفي-احد اعضاء اللجنة المقيمة للتعليم الجامعي في مصر لسنة ٢٠٠١- حيث يقول: ان الجامعة لانزال تركز على شيء واحد الا وهو تحضير موظفين لادارة الحكومة، فلا يكون غرض الطالب الا ان يقضي المدة المقررة للدراسة كيفما اتفق ليحصل على تلك الشهادة.

وهذا يوضح لنا وجود فجوة بين السياسات التعليمية والانفتاح الاقتصادي، ادى الى تدني كفاءة مخرجات التعليم العالي.

رابعاً: البرامج والمقررات الدراسية:

يتشابه الجانبين في الاهتمام بتحديث برامجها ومقرراتها الدراسية سعياً الى التقدم العلمي ولكن يلاحظ من حيث التطبيق الفعلي كما تذكر البسيوني_استاذة في التربية_ في كتابها عن نقص البرامج والمقررات الدراسية الملائمة لمقتضيات العصر الجديد ومتطلبات سوق العمل، وبذلك تتقدم الجامعات اليابانية في بحثها العلمي والعمل على العكس من ذلك تراجع البحوث المصرية وعدم مواكبتها لسوق العمل.

خامساً: نظم تقويم الطلبة:

تنوعت اساليب التقويم للنظام التعليمي الياباني ويتم ذلك على مدار السنة بالاضافة الى تنوع وسائل واساليب الامتحانات لتشمل الاختبارات التحريرية والشفهية والعملية مع تكليف الطلبة بشكل مستمر على اجراء البحوث المرتبطة ببعض المقررات الدراسية اي انه نظام صارم كما يذكر كنج انه في عام ١٩٧٧ اقدم ٨٠٠ طالب على الانتحار، لانه يعد بمثابة منافسة بين اليابان والغرب، في حين اعتمد النظام المصري في جميع الجامعات والمعاهد العليا على الاساليب التقليدية هي الاختبارات التحريرية والمقالية والاعتماد على درجة الامتحانات النهائي، واهمال التقويم المستمر اثناء العام الدراسي وانها لاتغطي جميع اجزاء المنهج واعتماد نجاح الطالب ورسوبه الى عامل الصدفة، وقد يرجع ذلك الى عدم قدرة النظام المصري من الخروج لما رسم له سابقاً في انواع التقويم وضعف الرغبة في ايجاد حلول حقيقية لتغيير الواقع التقويمي من قبل القائمين على التعليم.

سادساً: اعداد وتدريب اعضاء هيئة التدريس:

من الملاحظ ان نظام اعداد هيئة التدريس في اليابان يركز على ضرورة ادخال التدريسي عالم العمل بجانب عمله الاكاديمي حيث يلتحق ٦٠٪ منهم بالشركات والمصانع، وعلى العكس من ذلك في الجانب المصري حيث يؤكد قانون ٥٠٨ لسنة ١٩٧٤ - المنشورة في جريدة الوقائع المصرية- العدد ٧٦ لسنة ١٩٩٠ على انه لا يجوز لاعضاء هيئة التدريس ان يعملوا باي مؤسسة اخرى (تجارية، صناعية، زراعية) او ان يجمع بين اي عمل ووظيفته.

ومن جانب اخر يختار التدريسي الجامعي في اليابان وفق معايير اكااديمية تماثل المعايير العالمية في الجامعات الاوربية ومحاسبة التدريسي من طريقالتقويم الذاتي وتقويم الطلاب والمراكز الجامعية التي تتولى مسؤولية تقويمهم. كما يستخدم في الجانب الاخر- مصر- بعض اساليب كالمحاضرات والمناقشات لتدريب اعضاء التدريس، الا ان وجود الفجوة بين الاعداد والتاهيل اي بين الاعداد وسوق العمل وهذا يؤدي الى انعزال التدريسي عن ما يطلبه المجتمع منه وقد يرجع سبب ذلك ليس بتقاعس التدريسي بل بسبب نوع السياسة الموضوعة لاعداده.

(الفصل الرابع)

نتائج البحث

العنصر الثالث: النفعي (التصور المقترح)

من طريق التحليل السابق لايدولوجيتي التعليم العالي في اليابان ومصر خلص الباحث بتصور مقترح والذي يعد العنصر النفعي في منهجية كاندل وعلى النحو الاتي:

(١) رسم سياسة تعليمية واضحة للتعليم العالي في العراق، والعمل على الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في بناء او تعديل الخارطة السياسية التعليمية (للتعليم العالي).

(٢) التوسع في الفرص التعليمية لتلحق السياسة المحلية بمعدلات القبول العالمية عن طريق:

❖ مساهمة القطاع الخاص في التوسع.

❖ التحول الى مجتمع التعليم المستمر.

(٣) الاهتمام باحداث توازن بين اعداد الطلاب واعداد مؤسسات التعليم.

(٤) استخدام سياسات واستراتيجيات وخطط شاملة متكاملة في معالجة قضايا التعليم العالي بمختلف جوانبه وما يتصل به، بما في ذلك تعليم ما قبل الجامعي والتعليم الغير النظامي وسياسات القبول في الجامعات العراقية فضلا عن ربط التعليم الجامعي بمراكز العمل والانتاج ربطا قويا.

(٥) ضرورة قيام كل بلد عربي بدراسة سياسته الراهنة حول التعليم العالي وتقويمها ثم بناء سياسة افضل او تعديلها.

(٦) ضرورة البحث باستمرار عن اشكال جديدة من التعليم الجامعي اسوة بالجامعات الغربية مثل الجامعات المفتوحة والجامعات الشعبية والجامعات المنتجة.

٧) متابعة الخريجين من التعليم العالي (والجامعة) في مواقع عملهم، لتقضي كفاءتهم للاعمال التي يزاولونها وملاءمة هذه الاعمال لاختصاصاتهم وخبراتهم ومعرفة الصعوبات التي تواجههم ومدى استفادتهم من نتائج المتابعة والتقويم لتطوير مؤسسات التعليم العالي.

٨) التركيز على التقويم العملي وبشكل مستمر طيلة ايام السنة الدراسية، فضلا عن جعل التقويم التتابعي معيارا للنجاح، بالاضافة الى تشجيع اعضاء الهيئة التدريسية على اجراء التقييم الذاتي لهم وللطلبة.

٩) ايلاء عضو الهيئة التدريسية في التعليم العالي العناية الكافية بما يكفل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في اعمالهم، ويزيد من انتاجيتهم مدى الحياة.

التوصيات:

في ضوء التحليل السابق خرج الباحث ببعض التوصيات منها:

١) وضع فكرة امام مخططي سياسات التعليم العالي المحلية الى الانفتاح على الايدولوجيات التعليمية العالمية في الدول المتقدمة والنامية فيما يخص التعليم العالي.

٢) وضع محكات ومعايير للتعليم الجامعي المحلي في ضوء سياسات الانظمة التعليمية المتطورة.

٣) التاكيد على الجامعات الافتراضية ودمج تقنية الانترنت لرشد منهج التعليم العالي المحلي.

المقترحات:

- استكمالاً للبحث الحالي يقترح الباحث اجراء البحوث المستقبلية الحالية:
- (١) اعداد الباحثين النفسيين والمرشدين التربويين في العراق واليابان ومصر دراسة ميدانية مقارنة.
 - (٢) المعلوماتية في التعليم العالي والتعليم الالكتروني في الجامعات العراقية والاردنية دراسة ميدانية مقارنة.
 - (٣) مدى الافادة من الانظمة التعليمية العالمية في مجال التقويم الجامعي دراسة تحليلية مقارنة.

المصادر

- (١) ابراهيم، سعد الدين (٢٠٠٣) مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم ط (١) منتدى الفكر العربي، عمان.
- (٢) احمد، سعد مرسي محمد (٢٠٠٥) التربية والتقدم، ط (١) علم الكتب.
- (٣) الاسدي، احمد ممدوح (٢٠٠٠) التربية اليابانية، ط (١) دار الاعلمي، لبنان.
- (٤) الباوي، عيسى ثامر (٢٠٠٥) المدارس الاسيوية، ط (١) دار الزهراء، القاهرة.
- (٥) بدران، محمد خورشيد ابراهيم (٢٠٠٠) قاموس النهضة، انكليزي عربي، ط (٢)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- (٦) البعلبكي، منير (١٩٩٠) المورد، قاموس انكليزي عربي ط (٧) دار العلم للملايين بيروت.
- (٧) الجرباوي، علي (١٩٩٩) الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- (٨) حاتم، عبد القادر (١٩٩٧) التعليم في اليابان، تطوره التاريخي ونظامه الحالي، دار العلم والنشر والتوزيع، الكويت.
- (٩) حجي، رؤوف سلامة (٢٠٠٦) دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، ط (١) مكتبة الانجلوة المصرية.
- (١٠) حداد، محمد بشير محمد (١٩٩٦) التنمية المهنية لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات دراسة مقارنة في المملكة العربية السعودية ومصر وانكلترا، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية جامعة عين الشمس.
- (١١) حسن، اماني محمد (٢٠٠١) جماعات المصالح والسياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين الشمس.

- (١٢) حنفي، محمد طه (٢٠٠٤) تقويم طلاب كلية التربية، دراسة مقارنة بين مصر وانكلترا، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية، جامعة عين الشمس
- (١٣) خالد، محمود صالح (١٩٩٣) دراسة مقارنة لنظام تقويم اعطاء هيئة التدريس في كل من جمهورية مصر العربية وانكلترا والولايات المتحدة الامريكية، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية جامعة عين الشمس.
- (١٤) خليل، نبيل سعد (٢٠٠٩) التربية المقارنة الاصول المنهجية ونظم التعليم الالزامي، ط (١) دار الفجر، القاهرة.
- (١٥) الزغول، عماد عبد الرحيم (٢٠٠٢)، علم التربية، ط ٢، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.
- (١٦) سرحان، الدامرداش (١٩٩٩) المناهج، ط (٣) دار العلوم للطباعة، القاهرة.
- (١٧) سكران، محمد احمد (١٩٩٩) دار التعليم في التقدم التكنولوجي والصناعي في المجتمع الياباني، مكتبة النهضة المصرية القاهرة.
- (١٨) السيد، لمياء محمد احمد (٢٠٠٢) العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، ط (١) الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.
- (١٩) عبد القادر، محمد سعد (١٩٩٧) التعليم الياباني المحور الاساسي للنهضة اليابانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- (٢٠) عبد النبي، سعاد البسيوني (٢٠٠٥) التربية المقارنة منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية، ط (٣) مطبعة زهراء الشرق، القاهرة.
- (٢١) العميرة، محمد حسن (٢٠٠٨) اصول التربية التاريخية والاجتماعية والنفسية والفلسفية، ط (٥)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن.
- (٢٢) فتحي واخرون، احمد علي (٢٠٠٥) التربية المقارنة، المنهج الاساليب، التطبيقات، ط (١) مجموعة النيل العربية.
- (٢٣) قطيشات، نازك عبد الحليم (١٩٩٠) تحليل مقارن لنظام كليات المجتمع في كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة والعراق ومدى امكانية الافادة

.....الإيديولوجية التربوية في التعليم العالي

منه في تطوير نظام كليات المجتمع في الاردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين الشمس.

(٢٤) كاظم، ابراهيم جودت و شاكر، شهاب (٢٠٠٧) الجامعة ودورها في التغيير الاجتماعي، المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق للمدة ١١-١٤.

(٢٥) مبارز، سليمان عبد ربه (١٩٩٩) تطوير كليات التربية في مصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة، مؤتمر كليات التربية في الوطن العربي في عالم متغير، الفترة من ٢٣-٢٥ يناير ١٩٩٩، الجزء الثاني الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية القاهرة.

(٢٦) مرسى، محمد منير (٢٠٠٠) المرجع في التربية المقارنة، ط (٢)، دار الفكر للنشر والتوزيع.

(٢٧) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (١٩٩٤) تطور التعليم في جمهورية مصر العربية، مطابع وزارة التربية والتعليم، القاهرة.

(٢٨) المساد، محمود احمد محمود (١٩٩١) المشكلات التي تعوق عضو هيئة التدريس الجامعي عن تادية وظائفه في كل من الاردن وجمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين الشمس.

(٢٩) مينا، فائز مراد (٢٠٠١) التعليم العالي في مصر، التطور وبدائل المستقبل، اوراق مصر ٢٢٠ العدد (٥) يناير مكتبة الانجلو المصرية.

(٣٠) وزارة التعليم العالي (١٩٩٥) مشروع مبارك القومي، انجازات التعليم في ٣ اعوام، مطابع وزارة التعليم، القاهرة.

31) Kashani, J.H. et al. , (2004), Levels of hopelessness in children and adolescents: A developmental perspective, education in U.S., Vol. 57, No. 4, p: 496-499.

- 32) cowen Robert, the evaluation of university Japanese, London, kogan.
- 33) Fred,Beach (2003) and others: the stat and education, the structure and control of public education at the stat level misc.
- 34) Margaet, read(1990) education and social, change in tropical areas: Thomas and ltd, education
- 35) Robert, dubin (2008) Human Relation in adminis tration, with readings, third dition, prentice hall of india private, new-delhi,
- 36) Welfgang Meer (2003) Educational Policies in Central and Eastern Europe, Timss, The International Study Center, Buston College, USA.
- 37) www.mejiro,a,c.jp.japanese international content a members. Html.